ملامح وتوجهات السياسة الروسية وانعكاساتها تجاه الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٤

أحمد خلف الله خلف الله على

الملخص:

سعت الدراسة الى بحث ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا العربية عامة والازمة السورية خاصة وان توجهات الموقف الروسي من الازمة السورية قد لعبت روسيا دورا مهما اتجاه هذه الازمة في الضغط على الحكومة السورية لتقديم مجموعة من الاصلاحات السياسية لصاح الحكومة لتسوية الازمة اتجاه الشعب السوري وستستمر اهمية الدور الروسي في تسوية الازمة السورية خاصة في ظل سعى موسكو الى تنشيط سياستها في منطقة الشرق الاوسط .

Abstract:

The study sought to examine the features and directions of foreign policy line toward the general Arab issues and the Syrian crisis, especially since the orientations of the Russian position on the Syrian crisis, Russia has played an important direction of this crisis role in the pressure on the Syrian government to provide a range of political reforms to hoot the government to resolve the crisis the direction of the Syrian people and will continue significance Russia's role in settling the Syrian crisis, especially in light of Moscow sought to activate the logic of its policy in the Middle East.

المقدمة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من الصراعات التي تهدد استقرارها وأمنها، والتي تلعب دورًا رئيسيًّا في ترسيم سياسات دول المنطقة تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية. ولكن تبقى الأزمة السورية الراهنة هي الأكثر تعقيدًا، والأكثر تشابكًا مع العديد من قضايا الشرق الأوسط، فضلاً عما يترتب عليها من تداعيات لا يتوقف نطاق تأثيرها على مواقف أطراف الصراع، وإنما أيضًا على سياسات العديد من القوى الدولية تجاه المنطقة بشكل عام.

وقد مثلت روسيا وما تتبناه من سياسات تجاه المنطقة أحد أهم العوامل الحاكمة لمجريات الأزمة السورية وسبل إدارتها. ولذا لطالما كان تحليل التوجهات الروسية تجاه الشرق الأوسط محورًا رئيسيًا للعديد من الدراسات التي تتناول القضايا العربية، والأزمة السورية على وجه التحديد.

مشكلة الدراسة:

حيث شكّل العنصر الدولي، وما يزال، أحد أهم جوانب التأثير في القضايا العربية عامة والأزمة السورية خاصة ولذلك فقد كانت دراسة سياسة القوى العظمى، وتحديداً روسيا، تجاه الأزمة السورية محط اهتمام متزايد لعدد كبير من الدراسات على مدار العقود. وتنفرد روسيا بميزات خاصة؛ فروسيا تسعى لاستعادة مكانتها المفقودة فهي وريثة الاتحاد السوفيتي، ولديها من الإمكانات والقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية ما يؤهلها لتكون لاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في النظام الدولي فقد استفادت روسيا من تجربة الانهيار السوفيتي وأعادت بناء نفسها من جديد.

ومن ثم فإن السؤال البحثي الرئيس الذى تحاول الدراسة الإجابة عليه يتمثل في: **"ما ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا العربية عامة والأزمة السورية على وجه الخصوص؟"**.

تساؤلات الدراسة:

ويتفرع من هذا التساؤل البحثي الرئيس عدة أسئلة فرعية، وهى:

١. ما هي تطورات السياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا العربية؟.
٢. ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟.
٣. ما هي ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟.

٤. ما هي الأدوار والمبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية؟.
٥. ما هي التحديات التي تواجه السياسة الروسية في تسوية قضايا المنطقة العربية والأزمة السورية؟.
٦. ما هي انعكاسات السياسة الروسية على القضايا العربية عامةً والأزمة السورية خاصةً؟.
٧. ما هو مستقبل السياسة الروسية تجاه القضايا العربية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية؟.

حدود الدراسة:

وتشمل الاتي:

١. **الإطار العلمي**: تنتمى الدراسة إلي حقل العلاقات الدولية حيث أن دراسة السياسة الخارجية للدول تجاه قضايا معينة هي من صميم ذلك الفرع من فروع العلوم السياسية.
٢. **الإطار الزمنى:** يبدأ الإطار الزمنى للدراسة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات وحتى عام ٢٠١٤.
٣. **الإطار المكاني:** تمثل المنطقة العربية عامة ودولة روسيا خاصة المساحة المكانية للدراسة.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة تحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

١. رصد وتحليل طبيعة وأبعاد تطورات السياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا العربية والأزمة السورية الراهنة.
٢. وكذلك الوقوف على محددات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية.
٣. تقديم رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا العربية عامةً والأزمة السورية خاصةً في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة من عدة اعتبارات، يتمثل أبرزها فيما يلى:

- **من الناحية العلمية:**

- تندرج هذه الدراسة في حقل الدراسات المعنية ببحث وتحليل القضايا العربية استنادًا إلى متغير السياسة الخارجية الروسية.
- تقدم الدراسة إطاراً نظرياً يتناول تحديداً مفاهيماً لمتغيرات الدراسة،
- تضيف الدراسة بحثًا جديدًا إلى المكتبة العربية في مجال دراسات القضايا العربية والأزمة السورية والسياسة الخارجية الروسية.

- **من الناحية العملية:**

- تقدم الدراسة إطارًا تحليلاً لصانع ومتخذ القرار العربي في إطار تعامله مع السياسة الخارجية الروسية في المنطقة، كما تطرح الدراسة بعض التصورات والآليات للاستفادة من التطورات المحلية والإقليمية والدولية في خدمة القضايا العربية وخاصة القضية السورية.
- تأتى هذه الدراسة لرصد وتحليل الدور الذي تضطلع به روسيا في الأزمة السورية، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعد مدخلاً لفهم النظام الإقليمي الشرق أوسطى الحالي، والتعرف على بعض جوانب السياسة الخارجية للقوى الكبرى تجاه المنطقة العربية والأزمة السورية محل الدراسة.

الاطار المنهجي التحليلي للدراسة:

١) منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على منهج التحليل النظمي في دراسة محددات السياسة الخارجية الروسية وتفسير تطوراتها[١]. وتستعين الدراسة باقتراب الدور كمدخل لتحليل محددات وأبعاد الموقف الروسى من الأزمة السورية[٢].

ويستخدم الباحث المنهج التاريخى لتوضيح ملامح وتوجهات السياسة الروسية تجاه القضايا العربية والأزمة السورية، كما تستند الدراسة على أسلوب دراسة الحالة، وهو يُعنى بدراسة وحدة واحدة دراسة كلية وعمل نوع من التعميمات بالنسبة للوحدة المدروسة، ويقوم أسلوب دراسة الحالة على التعمق في الدراسة، وسبر الأغوار، وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي للظاهرة[٣].

٢) الإطار التحليلي للدراسة:

تستند الدراسة على نظرية القوى الكبرى فى فهم طبيعة مكونات القوة الروسية وكيفية توظيفها فى صالح القضايا العربية[٤]. كما تستعين الدراسة بمدخل

تحليل الموقف فى عملية اتخاذ القرارات الخارجية فى تفسير المواقف الروسية تجاه القضايا العربية والأزمة السورية محل الدراسة(٥).

توجهات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية

يكشف تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسئولين الروس، تتضح مجموعة الملامح والتوجهات التي تميز بها الموقف الروسي من الأزمة السورية، ولم يأت هذا الموقف من فراغ، وإنما انطلق من مجموعة من المحددات في ضوء سياق إقليمي ودولي. ويسعى هذا المبحث إلى توجهات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية ومحدداتها.

أولاً: توجهات الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية:

انطلق الموقف الروسي من الثورة السورية من أهمية المحافظة على علاقاتها بالدولة السورية ومصالحها الاستراتيجية بها، وقد اتسم الموقف الروسي بجملة من السمات؛ فقد اتسم بالاهتمام المتزايد بالأزمة السورية عن غيرها من ثورات الربيع العربي. وقد استمر التحفظ الروسي عن إطلاق أية تصريحات تعبر عن موقف واضح حتى تفاقمت الأوضاع، في ظل تصاعد العنف من جانب السلطات السورية تجاه المواطنين، ومحاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تدويل القضية، وفرض عقوبات أممية وغير أممية على سوريا.

كما اتسم الموقف الروسي من الأزمة السورية بالدعوة لنبذ العنف والدعوة للحل السياسي والحوار الوطني؛ فقد حذر الرئيس "ميدفيديف" القيادة السورية، وأن الأسد ينتظر مصيراً محزناً إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة ويباشر الإصلاحات(٦). هذا وقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، ورفضت الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" و"كاثرين أشتون" المفوضة العليا لشئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي إلى الرئيس السوري "بشار الأسد" للتنحي.(٧) وعلى حين أوقفت روسيا التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات رغم خسائرها من جراء ذلك، والتي بلغت نحو أربعة مليارات دولار، تواصل مؤسسة "روس أوبورون إكسبورت" الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقاً، ومنها طائرات "ياك-١٣٠" للتدريب ومعدات حربية(٨).

ثانياً: تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية:

تكشف القراءة المتأنية أن ثمة اعتبارات روسية تقف وراء جوهر وسلوك روسيا في سوريا، منها ما يتعلق بسوريا مباشرة، ومنها ما يرتبط بخارطة التحالفات السياسية الدولية التي تراعيها روسيا ضمن إستراتيجيتها، سواء ما يتعلق بالعلاقة مع إيران "الداعم المركزي للنظام السوري" أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية(٩).

فمن حيث العلاقة الروسية السورية، ثمة مواقف وشواهد وأحداث تدل على تميز العلاقة بين روسيا وسوريا وتفسر- ولو جزئياً- المساندة السياسية الروسية للنظام السوري، **فدبلوماسياً**، كانت سوريا من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام ٢٠٠٨، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في داغستان والشيشان. **وعسكرياً** فالقاعدة العسكرية البحرية في سوريا (طرطوس) هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام ١٩٧١ "كلّف استمرارها إعفاء سوريا من ديون بلغت ٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦". كما أن سوريا تعدّ سوقاً للسلاح الروسي؛ إذ تبلغ قيمة المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣ حوالي ثمانية مليارات دولار.

ويؤكد بعض الباحثين أن الدور الروسى في سوريا يرتبط بالدبلوماسية الإقليمية والتي ترتكز على محاور رئيسية، وهى(١٠):

- إدارة الخلاف مع دول الخليج، التي تتبنى مواقف مغايرة للسياسة الروسية تجاه تسوية الصراع السورى، لا سيما فيما يتعلق بتسليح المعارضة، ومحاربة الجماعات الإرهابية في سوريا، وربما تسعى روسيا إلى تحقيق ذلك من خلال التفاهم الخليجى- الروسى المقرر عقده خلال الفترة المقبلة بشأن العديد من القضايا من بينها الصراع في سوريا.
- التمسك بالدور الإيرانى في سوريا، والذى يبدو أن روسيا تمتلك أوراقا تسمح لها بالتأثير عليها، خاصة بالنظر إلى الدعم الذى تقدمه لإيران فيما يتعلق ببرنامجها النووى. وربما يفسر ذلك انتقاد روسيا عدم مشاركة إيران في مؤتمر "جنيف الثاني"، حيث اعتبرت أن قرار الأمم المتحدة سحب دعوة إيران لحضور المؤتمر يشكل "خطأ".

- محاولة تغير السياسة التركية تجاه سوريا، لاسيما إن نقاط التلاقي بين سياستي تركيا وروسيا إزاء الأزمة تزايدت مؤخراً، وخاصة بعد تغير موقف أنقره تجاه الحل العسكري كخيار لإنهاء الصراع في سوريا، حيث دعا الرئيس التركى عبدالله جول رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى إعادة تقييم المدخل العسكرى كحل للصراع السورى، وهو ما تزامن مع بروز تيار داخل أنقرة يرى أن الرهان على المعارضة «خاسر»، لا سيما مع تصاعد نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، التنسيق مع قوى إقليمية أخرى على غرار مصر، لا سيما في ظل تقاطع مواقف الجانبين تجاه أهمية التسوية السياسية للصراع في سوريا، وكذلك إزاء محاربة الإرهاب، وهو ما انعكس في البيان المشترك الذى صدر في الثالث عشر فبراير ٢٠١٤ عقب اللقاء الذى جمع بين وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف ونظيره المصرى نبيل فهمى وزير الخارجية المصرية ووزير الدفاع الروسى سيرجى شويجو ونظيره المصرى المشير عبدالفتاح السيسى في موسكو ضمن صيغة "٢+٢"، **خلاصة القول** تعد الأزمة السورية- بخلاف باقي دول التحولات العربية- الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها؛ فلم تنتظر نتائج الانتفاضات الشعبية كما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا، بل بادرت روسيا بإعلان دعمها لنظام الأسد، وأن مستقبل سوريا يجب أن يحدده السوريون أنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري خشية تكرار السيناريو الليبي. وتعتبر الأزمة السورية الآن القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية وذلك لعدة اعتبارات، **أولها** انعقاد مؤتمر "جنيف الثاني" الذي سعت روسيا جاهدة من أجل التئامه، **وثانيها** أن الأزمة السورية أصبحت بالنسبة لروسيا مسألة مصيرية لسياستها الخارجية في المنطقة ومصداقيتها أمام العالم، **وثالثها** أن حل الأزمة السورية سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل المنطقة وتوازنات القوى فيها، **ورابعها** رغبة روسيا في عدم تكرار ما تعتبره خطأً دولياً في التعامل مع الحالة الليبية[١١] **خامسها** يتعلق بضمان عدم استيلاء الجماعات المتشددة على مقاليد الحكم في سوريا وبالتالي ضمان عدم امتداد الإرهاب إلى الأراضي الروسية.

الأدوار والمبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية:

أدت المخاوف بشأن النظام الدولي مروراً بآراء ومواقف الجهات الخارجية الفاعلة وصولاً إلى المخاوف السياسية الداخلية، إلى بلورة سياسة روسيا تجاه سوريا، وكانت تتغيّر مع مرور الوقت وفقاً لتطّور هذه القوى. ويسعى المبحث إلى عرض وتحليل الأدوار والمبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية.

أولاً: الأدوار الروسية لتسوية الأزمة السورية:

في بداية الأزمة السورية في مارس ٢٠١١، كانت الحكومة الروسية ترى أن نظاماً صديقاً، يواجه تحدياً من قبل مجموعة متنوّعة من المحتجين. وقد أدركت بطبيعة الحال أن سوريا تعاني من العديد من المشاكل الجيوسياسية المماثلة لتلك التي تعاني منها تونس ومصر، والمتمثلة في نظام متحجر أمضى ردحاً طويلاً من الزمن في السلطة غارقاً في الفساد، وأخفق في إحداث تغييرات في مجتمع يطالب بمزيد من الانفتاح والديموقراطية. كان ينبغي تنفيس الاحتقان في هذا الوضع الخطِر عبر مزيج من الحزم الحكومي وتقديم بعض التنازلات للمعارضة(١٢).

فخلال الأشهر الستة الأولى، كان اشتداد الأزمة السورية يسير بالتوازي مع العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا. وهكذا، فقد أصبح الهمّ الرئيس لموسكو يتمثّل في منع تكرار حدوث "السيناريو الليبي" في سوريا. وبعد التغيير الكلي الذي طرأ على موقف واشنطن إزاء ليبيا خلال مارس ٢٠١١، لم يكن ثمة يقين بأن الولايات المتحدة لن تفكر في شنّ هجومٍ ما ضد القوات الحكومية السورية. وقد علَّق وزير الخارجية سيرغي لافروف على ذلك بنبرة جافة، قائلاً "الأميريكيون لا يستبعدون أي شيء"(١٣).

وطوال فترة الصراع، رأت موسكو أن المعارضة المتطرفة تسعى باستمرار لاستفزاز الحكومة وجرِّها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، على نحو يجلب أكبر قدرٍ من المعاناة للسكان ويحرِّك الرأي العام الغربي ضدها. كما يشكّ الروس بأن المعارضة تسعى إلى إثارة الصراع بين سورية وتركيا من خلال جلب القتال مباشرةً إلى الحدود السورية - التركية. ويعتقدون أيضاً أن المجازر التي وقعت بحق المدنيين الأبرياء، والتي ألقت الجماهير والحكومات الغربية اللوم فيها على القوات الحكومية السورية، كانت من تنظيم قبل المعارضة. من جانبهم، انتقد المسؤولون الروس

نظراءهم الغربيين لفشلهم في إدانة الهجمات الإرهابية التي شُنَّت ضد الأهداف الحكومية. وبرأيهم، لايمكن أن يكون هناك "إرهابيون جيدون"[١٤].

ومن بين القضايا العديدة التي يشتمل عليها الصراع في سورية، تبرز بوضوح إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد أخذت موسكو تلك المسألة على محمل الجدّ، حيث حذَّر العديد من المعلقين الروس من أن خطر حصول هجوم كيماوي في سورية قد يشكّل ذريعة لتدخّل عسكري تقوده الولايات المتحدة، على غرار غزو العراق في العام ٢٠٠٣، عندما اتّهمت إدارة.

وعلى النقيض من ذلك، كانت الاقتراحات الغربية المضادة تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، ملزمةً إياها، وليس المعارضة، بالانسحاب من المدن. وقد استخدمت موسكو وبكين حق النقض ضد تلك الاقتراحات مرتين. ونتيجةً لذلك، أصيب مجلس الأمن بالشلل، ما أدى إلى إثارة الأسئلة مجدّداً، في دول الخليج وغيرها، حول شرعيّته، وخاصةً في ضوء الدور "المتضخِّم" لروسيا.

وكان الدبلوماسيون الروس في الأمم المتحدة حريصين جداً على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية للمعارضة وتكون بمثابة ذريعة للتدخّل. وعندما رأت موسكو أن مشروعي القرارين يميلان لصالح معارضي الأسد أو يفرضان على الحكومة السورية عقوبات بموجب الفصل السابع، فإنها لم تتردد في استخدام حق النقض ضدهما.

وفي يناير ٢٠١٢، عيَّن الكرملين مبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى سورية، وهو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، الذي يتمتع بمعرفة ممتازة في شؤون الشرق الأوسط[١٥]. والرسالة التي كان يتعيّن عليه إيصالها إلى طرفي النزاع في سورية كانت "ابدأوا بالحوار واعملوا من أجل مصالحة وطنية". وقد حضَّت روسيا على إنهاء العنف في سورية كما أسفت لتزايد أعداد القتلى، الذين حمَّلت المعارضة المسؤولية عن سقوط معظمهم، بما في ذلك المسؤولية غير المباشرة عبر القتال في المدن واستفزاز الجيش لشنّ هجمات مضادة.

بحاجة إلى نصيحة من الخارج، سواء من موسكو أو من أنقرة، التي حاولت أيضاً إصلاح ذات البين والتوسّط في بداية الأمر، لكنها سرعان ما توقفت. وعلى رغم أن موسكو كانت تجمعها بالأسد علاقة تجارية مزدهرة، لم تكن لديها قدرة للتأثير عليه. فالتحالف السوري - الروسي الذي كثُر الحديث عنه كان مجرد أسطورة أو

خيال. وكما قال الرئيس بوتين ساخراً في وقت لاحق (على نحو صحيح) إن الأسد يتردّد على باريس أكثر مما يتردّد على موسكو المدعومة روسياً.[١٦].

اتّسم الواقع الدبلوماسي للاتصالات الروسية - الغربية حول سورية بالدقّة البالغة، وذلك على نحوٍ يفوق كثيراً تلك الصورة العامة للتنافس بينهما ضمن إطار ما يشبه الحرب الباردة. فقد ساندت روسيا والغرب بعثة المراقبين التابعة للجامعة العربية، ومن بعدها بعثة السلام التي قام بها كوفي عنان، والمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، علماً أن ثقة موسكو بقدرة عنان على تحقيق النجاح كانت أكبر من ثقة واشنطن. وفي ربيع العام ٢٠١٢، دعمت موسكو والعواصم الغربية بشكلٍ رسمي ما سُمّيت "خطة عنان"، والتي تنبّأت بحصول حوار وطني يفضي إلى حلٍّ يقوده السوريون، على رغم أن الغرب بدأ وللمرة الثانية أكثر تشكّكا من روسيا حيال ذلك. ولدى اجتماعهما في قمة العشرين في لاس كابوس بالمكسيك، في يونيو ٢٠١٢، أكد الرئيسان أوباما وبوتين مجدّداً دعمهما لهذا المبدأ العام.

وتم في جنيف في الثلاثون من يونيو ٢٠١٢، التوصل إلى اتفاق بين مجموعة العمل حول سورية التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي ضمَّت الدول الخمس دائمة العضوية وتركيا والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وقد أشار بيان جنيف إلى "جهاز حكم انتقالي،" مكوّن من عناصر من الحكومة الحالية والمعارضة، يتولّى كامل السلطة التنفيذية في البلاد، ويقود الشعب السوري نحو المصالحة الوطنية والتسوية السياسية. لكن المؤتمِرين في جنيف فشلوا في الاتفاق على خطوات عملية وفورية تفضي إلى تشكيل سلطة انتقالية[١٧].

على رغم أن محاولات موسكو لدعم الحوار بين السوريين كانت عبثيّة إلى حدٍّ كبير، إلا أنه يُنسب لها الفضل أولاً في قبول الأسد بمبادرة سلام الجامعة العربية ثم ببعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سورية، وموافقته بعد ذلك على خطة عنان، وأخيراً، قرار الأسد بعد بيان جنيف بتعيين مفاوض مع المعارضة. ووفقاً للروس، لم تلقَ هذه الخطوات التقدير الكافي من جانب الغرب في حين سخرت المعارضة منها بوصفها نفاقاً[١٨].

ثانياً: المبادرات الروسية لتسوية الأزمة السورية:

يركز هذا الجزء من المبحث على الأدوار الرئيسية أو المبادرات الهامة التي قدمتها موسكو أو تبنتها، ومنها:

١. السلوك التصويتي الدولي لروسيا:

انعكس الموقف الروسي من الأزمة السورية على سلوكها التصويتي في مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية؛ وفي هذا الإطار فشلت المساعي الغربية في الثامن والعشرين من أبريل ٢٠١١ لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا، وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطى الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. كما رفضت روسيا في الرابع والعشرين من أغسطس ٢٠١١ مشروع القرار المقدم إل مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخام الفيتو ضده، وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى كما كانت روسيا من بين الدول التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا في اجتماعه في التاسع والعشرين من أبريل ٢٠١١، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ووافقت عليه ستة وعشرون دولة من أصل سبع وأربعون دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين. وعارضت موسكو أيضاً إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو ٢٠١١، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا، كما حذرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي.

٢. المبادرة الروسية بشأن الأسلحة الكيميائية السورية:

وتؤكد العديد من الدراسات أن نظام بشار الأسد قد تفادى ضربة عسكرية كادت توجه إليه، على خلفية استخدام السلاح الكيميائي في ريف دمشق في الحادى والعشرين من أغسطس ٢٠١٣، وذلك بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين موسكو وواشنطن في الرابع عشر من سبتمبر ٢٠١٣ في جنيف، والذي يتعين بموجبه على نظام الأسد الكشف عن مخزوناته من الأسلحة الكيميائية في غضون أسبوع من ذلك التاريخ، وتدمير كل معدات إنتاجها قبل نوفمبر، وإزالة كل الأسلحة الكيميائية من البلاد، وتدميرها قبل منتصف عام ٢٠١٤. ولكن بالرغم من إعلان دمشق قبول

الاتفاق، فإن ذلك لم يحل دون استمرار المحاولات داخل مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بشأن الأسلحة الكيميائية السورية، يتضمن التهديد باستخدام القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في حال عدم التزام النظام السوري ببنود "اتفاق جنيف"، مع تأكيد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ضرورة أن يجري في نهاية المطاف تحولاً سياسياً في سوريا، يتخلى فيه الرئيس الأسد عن السلطة، لصعوبة تصور أن يخمد النزاع الدائر هناك في ظل وجوده كرئيس[١٩].

ويذهب العديد من الباحثين إلى تحول روسيا إلى رقم مهم في الأزمة السورية، استناداً إلى عدة مؤشرات، أهمها[٢٠]:

- تمكن موسكو من استبعاد الضربة العسكرية الأمريكية ضد نظام الرئيس بشار الأسد، وهو ما مثل انتصارا للدبلوماسية الروسية على نظيرتها الأمريكية، خاصة أن موسكو نجحت في الحصول على تنازلات من واشنطن حول كيفية تسوية الصراع في سوريا، ترجمت في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١١٨ قرار مجلس بخصوص نزع أسلحة الدمار الشامل السورية.
- إدراك الولايات المتحدة تدرك لأهمية الدور الروسى في تسوية الصراع، وهو ما انعكس في التصريحات التي أدلى بها مسئولون أمريكيون، على خلفية اجتماعات "جنيف الثاني" التي عقدت مؤخراً، والتي لم تكتف بمطالبة روسيا بالتدخل بهدف الضغط على نظام الأسد لعدم عرقلة المحادثات،
- نجاح روسيا في عرقلة مشاريع قرارات داخل مجلس الأمن الدولى، كان من الممكن أن توجه الصراع في سوريا نحو مسار لا يتفق مع ما نص عليه القرار ٢١١٨،
- نجاح روسيا في فتح قنوات اتصال مع ممثلى المعارضة السورية، وهو ما بدا جليا في زيارة رئيس الائتلاف الوطنى السورى أحمد الجربا إلى موسكو.

انعكاسات السياسة الروسية على تسوية الأزمة السورية:

يمكن بلورة أهم تداعيات وانعكاسات الموقف الروسي على مسار تسوية الأزمة السورية في إطار عدة محاور، وذلك في ضوء مستويات التحليل المختلفة لاسيما الداخلية والإقليمية والدولية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: استمرار الأزمة وتصاعد الأضرار السورية:

شهدت سوريا منذ مارس ٢٠١١ أزمة سياسية اجتماعية عميقة تحولت في جزء منها الى نزاع مسلح، وبينت تداعياتها تعقيدات العوامل المؤثرة فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، داخلياً وخارجياً. ولكن من دون شك، حمل الحراك الشعبي في سوريا طابعاً سياسياً بامتياز، وكان طرح قيمة الحرية منذ البداية والتمسك بها بشكل ثابت ومستمر من قبل معظم الأطراف وبتجليات متعددة، تعبيراً عن جوهر الأزمة في الحرمان من الحريات السياسية والمؤسسات الممثلة والشفافة والكفء[٢١].

ونتيجة لذلك تراكمت التحديات في سوريا عبر العقود الماضية، دون معالجة عميقة تمكن المجتمع السوري من النهوض بأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية بما يرقى لطموحاته وأولوياته. مما شكل اختلالات كبرى قادت إلى تراجع الوضع التنموي النسبي لسوريا بالمقارنة مع الدول النامية، وازدياد عجز الاقتصاد الوطني عن حمل الأعباء الاجتماعية والتنموية والبيئية بالإضافة إلى ضغوطات الدور الإقليمي لسوريا في المنطقة..

كما تكبد الاقتصاد خسائر تتعلق بزيادة عجز الموازنة وتدهور سعر الصرف وزيادة عجز ميزان المدفوعات، والتراجع الحاد في كل من الاستثمار العام والخاص، وارتفعت الأسعار بشكل كبير مما أثر على المستوى المعيشي للأسر. ترافق ذلك مع ازدياد حاد في معدلات البطالة التي من المتوقع لها أن تصل إلى حوالي ٣٦% في نهاية ٢٠١٢.

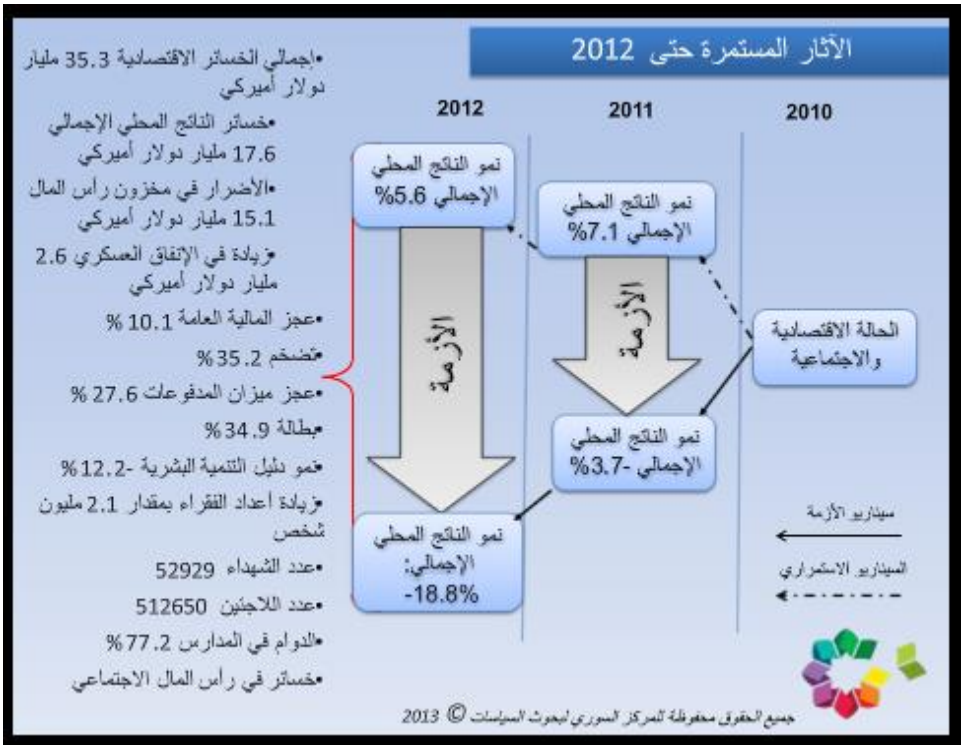

ومن ناحية التنمية البشرية، تدهورت الأوضاع الانسانية في معظم المناطق، نتيجة لانتشار العنف المسلح، وانعكس ذلك في زيادة معدلات الوفيات والجرحى والنازحين والمهجرين بشكل كبير، إضافة إلى ازدياد معدلات الفقر حيث يقدر دخول ٣.١ مليون فرد إضافي إلى دائرة الفقر المادي حتى نهاية عام ٢٠١٢. كما تكبد كل من قطاعي التعليم والصحة أضراراً جسيمة فيما يتعلق بالبنية التحتية والكوادر وتوفر الخدمات وإمكانية الوصول إليها، وقادت إلى توقفها في بعض المناطق.

وقد تأثر النسيج الاجتماعي بالأزمة حيث ظهرت اتجاهات للعودة إلى المؤسسات التقليدية بدلاً من مؤسسات الدولة، وتفاقم الاستقطاب بين شرائح المجتمع على المستويات المناطقية والطائفية والمذهبية. إضافة إلى تراجع قيم الثقة والتكافل الاجتماعي وقبول الآخر وانتشار مظاهر العنف المسلح والعصبيات وانكشاف المجتمع على الخارج[٢٢].

بشكل عام، يبين تطور الأزمة في سوريا غياب رؤية متفق عليها للحل، حيث وصلت الأوضاع إلى نزاع مسلح واستقطاب حاد في المجتمع الذي قد يودي بسوريا كدولة ويحول عملية التغيير، الهادفة أصلاً إلى إنهاء الاستبداد والارتقاء بسوريا إلى دولة ممكنة لأبنائها وحافظة لحقوقهم وفرصهم ومحافظة على تنوعها الثقافي والاجتماعي، إلى علمية تدمير للدولة والنسيج الاجتماعي ورأس المال البشري وبالتالي الانحراف عن المصلحة العليا لسوريا.

ثانياً: الانعكاسات على العلاقات الروسية العربية:

اعتادت الدول العربية من السياسة الروسية على مواقف تتسم بالحيادية والاعتدال من القضايا العربية، وبالتالي كانت تعول عليها العديد من القرارات التي تسهم في مساندة القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية حيث أن روسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن وتسعي إلى التسوية السلمية في وقت بقيت فيه روسيا تحتفظ بعلاقات مع كافة الأطراف في القضية بما في ذلك حماس.

حيث أن واجه القذافي الثوار وحلف الاطلنطي، وبالتالي كان التوازن والحياد في الموقف الروسي من الأزمة الليبية.

ولكن في حالة الملف السوري ترى روسيا أن سوريا بمثابة حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط وأن عدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي إلى زعزعة استقرار الأوضاع في دول الجوار الإقليمي خاصة في لبنان بل وصعوبات في المنطقة بكاملها وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي، وبالتالي كان الموقف أوضح من ذلك حين التزمت روسيا بالدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري الواضح لنظام بشار الأسد في ظل دعوات الاصلاح السياسي والاجتماعي في الوقت الذي تدين فيه الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية الأحداث في سوريا، حتى بقى الموقف الروسي من الأزمة في سوريا هو محك العلاقات العربية الروسية وهو ما اعتبرته الدول العربية كذلك، وعلى إثر الأحداث في سوريا أخذت العلاقات العربية الروسية في التراجع، لأنه وقبل الحراك السوري كانت العلاقات العربية والروسية علاقات إستراتيجية واقتصادية وبقيت مرشحة لمزيد من التقارب السياسي والعلمي والعسكري مع إصرار روسيا على سياساتها المؤيدة لنظام الأسد وتصدير السلاح للنظام في وقت

تنتهك فيه قوات الأسد الثوار والمواطنين السوريين، وسياسياً استخدمت روسيا الفيتو بالاعتراض على ثلاثة قرارات لمجلس الأمن الدولي لإدانة ومعاقبة النظام السوري، كل هذا جعل هناك ترقب من الجانب العربي إلى ردود الأفعال الروسية تجاه الأحداث في سوريا وساد الاعتقاد بأن ما يحرك روسيا تجاه المنطقة العربية هي مصالحها وحساباتها الخاصة.

بالإقليم ، وقد تكرر ذلك الموقف في السابق في منطقة الشرق الأوسط عندما كان في الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في أفغانستان ولم تكن الدول العربية حينها ضد الاتحاد السوفيتي حتى الموالية منها للولايات المتحدة وكان تفسير الموقف هو صراع القوتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهو ما يعيد نفسه بشكل أو بآخر في الوقت الحالي بين الولايات المتحدة وروسيا[٢٣].

وإن غابت دول عربية كبرى مؤثرة مستوى الحضور العربي مثل لسعودية ومعظم دول الخليج وهو ما يدل بشكل أو بآخر أن التعامل العربي مع الجانب الروسي أصبح أحادى الموقف في حين أن تلك الدول العربية منها أو معظمها ما يرفض المواقف الروسية من الأحداث في سوريا فكان حديث المنتدى عن خطة للتعاون لمدة ثلاث سنوات فضلاً عن الملفات الخلافية بين الدول العربية وروسيا، وكان من الأولى أن تتوحد تجاه المصالح المشتركة العربية الروسية تقريباً، في حين أن روسيا بقيت تحافظ على روابطها مع الدول العربية وتعمل على تنمية التعاون المثمر بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية في شكل علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية ولكن لا تستغل الدول العربية ذلك وتبقى تستحوذ على النظرة الأحادية في العلاقات العربية الروسية من منظور ثنائي، وبقى للدول العربية أن تشكك في الدور الروسي في المنطقة من خلال مواقفها من الأزمة في سوريا، وإن كانت روسيا مصدراً أساسيّاً للمساعدات العسكرية والاقتصادية لبلدان مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن، وهو ما رآه البعض سعي روسي لتكريس البعد التوسعي لدى روسيا الفيدرالية وأن روسيا من خلال توثيق علاقاتها وبخاصة الاقتصادية يمكنها من أن تقوي من نفوذها وسيطرتها أمام القوى الأخرى، وقد يزيد من ذلك العلاقات الروسية الإسرائيلية ووجود إسرائيل في الشرق الأوسط

تربطها علاقات جيدة بروسيا سيضمن لها تحقيق الكثير من المصالح الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية.

ثالثاً: التأثير على النظام الإقليمي العربي:

تعد سوريا "رمانة الميزان الاستراتيجي العربي" لموقعها الجغرافي المتميز من جهة، ولرعايتها دعوة القومية العربية، سواء علي مستوي الفكر أو الحركة، من جهة ثانية، ولرفعها لواء المقاومة والممانعة ضد المشروع الإسرائيلي المدعوم من الغرب من جهة ثالثة.

ورغم أن بعض الخبراء يري أن إزاحة النظام السوري الحالي سوف يؤدي إلى خروج سوريا من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، فإن الكثير من المراقبين يؤكد أن استمرار نظام بشار الأسد في السلطة سيؤدي، علي الأغلب، إلى فصل سوريا عن الجسد العربي، بعد تكرار المطالب العلنية من جانب غالبية الدول العربية برحيل نظامه لوقف نزيف الدم السوري، ولجوء عدد من الدول الخليجية إلى تسليح المعارضة، بل ومطالبة قطر بالتدخل العسكري المباشر للإطاحة بنظام الأسد. ولا شك في أن انفصال سوريا، في ظل قيادة الرئيس بشار، عن محيطها العربي سيؤدي إلى توفير مزيد من الحماية والأمن لإسرائيل، بما يجعلها قوة مهيمنة علي الشرق الأوسط، في ظل الاختلال الشديد لتوازن القوي الاستراتيجي بينها وبين الدول العربية.

أما سقوط نظام الرئيس الأسد، فقد يؤدي إلى تحقيق درجة ما من الاستقرار في لبنان علي الأقل، نظرا لأن حرمان حزب الله من الدعم السوري والإيراني سيؤدي إلى تشجيعه علي الممارسة الديمقراطية، واحترام القوي السياسية الأخري في لبنان[٢٤].

رابعاً: الاستقطاب الدولي وتعقد حل الأزمة:

هيأت الأزمة الظروف المناسبة للتدخل الخارجي في دعم الدول النافذة دولياً وإقليمياً لأحد أطراف النزاع، من خلال فرض العقوبات أو منح التسهيلات الدولية والإقليمية، بما في ذلك التمويل وحظر أو تسهيل الصادرات والواردات والتسليح، والتي انعكست بمجملها سلباً على مختلف شرائح المجتمع السوري. وأدى ذلك إلى الاستعصاء على المستوى الدولي والاقليمي، حيث واجه الموقف الأمريكي والأوروبي موقف كل من روسيا والصين مما منع أي دور فعال لمجلس الأمن..

وتجلى الاختلاف في المواقف الاقليمية بالمواجهة بين الموقف التركي السعودي القطري وموقف كل من العراق وإيران. وقد انعكست هذه الاختلافات على الداخل وعقدت من إمكانية الوصول الى حلول للأزمة السورية.

الخاتمة:

إشارة إلى ما تقدم عرضه حول ملامح وتوجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاة
الازمة السورية وانطلق توجهات الموقف الروسى من الازمة السورية وذلك نتيجة الى تشكيل القاعدة البحرية البحرية العسكرية الروسية على الشواطى السورية واهتمام روسيا باالازمة السورية والوقوف الى جانب الحكومة السورية وقد لعبت روسيا دور كبير لتسوية الازمة السورية وتقديم مبادرات لحلها والضغوط على الحكومة السورية لتقديم اصلاحات للشعب السورى حيث اكدت الحكومة الروسية على ان حل الازمة يجب ان يكون في ايدى الحكومة السورية حيث انعكست السياسة الروسية على الدول العربية على مواقف تتسم بالحيادية والاعتدال من القضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية حيث ان روسيا عضوء الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، وعضو دائم في مجلس الامن وتسعى الى التسوية السلمية في كل القضايا العربية.

النتائج والتوصيات:

وقد توصل الباحث في هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- أن الأزمة السورية شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأن هذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراعات إقليمية ودولية.
- إن الأزمة السورية أصبحت كاشفة لعملية تغيير أو تحول في بنية النظام الدولي من الأحادية القطبية التي سادت في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تعددية قطبية قد لا تكون ظاهرة بوضوح الآن.
- ان العلاقات المترابطة ما بين الدولتين من الناحية الاقتصادية، والعسكرية ، والثقافية، والتجارية وتشكيل القاعدة البحرية العسكرية الروسية على الشواطى السورية تلعب دور كبير في الاهمية الاستراتيجية في المنطقة.
- إن الدبلوماسية الروسية لعبت دوراً هاماً في وقوفها ضد العدوان العسكري الغربي ولاسيما بعد التفاهم الروسي الأمريكي على قضية الأسلحة الكيماوية.
- أنه رغم كل التفاهمات الروسية الأمريكية تظل السياسات الأمريكية الأوروبية التحدى الأكبر أمام السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط عامة والأزمة السورية خاصة.
- اما أن السياسات التركية تجاه الأزمة السورية وفي عموم منطقة الشرق الأوسط ما زالت تمثل أحد التحديات المهمة والتي تتحسب لها الحكومة الروسية نظرا إلى الطموحات التركية الكبيرة الخاصة بقيادة المنطقة.
- هناك قلق روسى كبير من تنامى التنظيمات الإرهابية في سوريا وفي المحيط الإقليمى، نظرا إلى تشعب هذه التنظيمات وتشابك علاقاتها بما قد يسفر عن تهديدات متعدد تمس المصالح الروسية في المنطقة.
- إن وقوف روسيا مع سوريا ومساندتها للنظام السورى ليس من أجل الصداقة الدولية فحسب، بل تبقى روسيا من الدول الكبرى التي تحافظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية، فمن الممكن أن تتخلى روسيا عن سوريا إذا ما حدث تفاهم دولى مع الولايات المتحدة الأمريكية مقابل حفاظ روسيا على هذه المصالح.

توصيات الدراسة:

لقد توصل الباحث الى التوصيات التالية :

- على الدول العربية أن تأخذ مواقف حاسمة ضد أى تفكير غربى بالتدخل العسكرى لبلادهم وتقسيم الدول العربية وضعف القوة العربية.
- وذلك من خلال الدخول عبر بوابة حماية وحقوق الأقليات يجب أن تدرك المعارضة السورية والنظام السورى وهو يصب في مصلحة الدول الغربية بالدرجة الأولى وعلى المعارضة عدم الاستعانة لدعم الغرب والتدخل العسكري ومن الأفضل أن يتم التحاور والمفاوضات بين أبناء الشعب السوري بواسطة تدخل الدول العربية لحل الأزمة السورية من أجل مصلحة السوريين.
- يجب على القوى الدولية التي تتصارع على إثبات الذات وحماية مصالحها في المنطقة، أن تلتفت إلى ما يعانيه الشعب السورى نفسه من ويلات التشرد واللجوء في دول متفرقة.
- على روسيا كقوة دولية عائدة إلى ساحة القيادة الدولية أن ترفع يدها عن مساندة نظام بشار الأسد كنظام سياسى قائم بذاته وأن يتم طرح رؤى وتصورات حقيقة لحل الأزمة السورية ووقف الاقتتال الدائر على أرضها.
- ليس من مفر أمام الجامعة العربية كى تتحمل مسئولياتها تجاه الأزمة السورية، فبدلا من أن تأخذ قرارا فاعليتها، استعراضيا بأن منحت المعارضة السورية، المقعد الخاص بسوريا في الجامعة، كان عليها أن تتدخل وتلملم شتات الشعب السورى من خلال الدعوة إلى وقف القتال والجلوس من أجل التفاوض وإنهاء الفوضى.
- يجب على المجتمع الدولى بكافة معسكراته من الشرق إلى الغرب أن يوحد جهوده من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ليس في سوريا فحسب ولكن في الكثير من دول العالم ولا سيما بعد إعلان تنظيم داعش الإرهابى دولة الخلافة من العراق.

المراجع:

١. لمزيد من التفاصيل حول منهج التحليل النظمي في العلاقات الدولية أنظر:
Charles McClleland, Theory and the International System,
(New York: Macmillan, 1966), PP.92-99.

٢. لمزيد من التفاصيل حول اقتراب الدور أنظر: على جلال معوض، الدور التركى فى الشرق الأوسط فى عهد حكومة العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٠، ورقة بحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصرى، العدد ٢٢، ٢٠١١، ص٢.

٣. لمزيد من التفاصيل حول أسلوب دراسة الحالة أنظر: كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث فى علم السياسة، (القاهرة: د.ن، ٢٠٠٦)، ص٩٩.

٤. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ط٣، ٢٠٠٨)، ص٦.

٥. إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، (أسيوط: كلية التجارة، جامعة أسيوط، ط٧، ٢٠٠٩)، ص ص١٢-١٤. وأنظر أيضًا:
K.J.Holsti, International Politics: A Framework for Analysis,
(New Jersey: Prentice Hall Inc, 1967), PP.155-165.

٦. حديث ميدفيديف إلى قناة روسيا اليوم، ٢٠١١/٨/٥.

٧. وكالة توفوستي ٢٠١١/٨/١٩.

٨. نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية، في: الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير، التقرير الاستراتيجي التاسع، (الرياض: مؤسسة البيان بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٣).

٩. نورهان الشيخ، مواقف روسيا والصين وإيران من تطورات الأزمة السوريا..رؤية استشرافية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد ٥٨، يناير ٢٠١٣.، ص ص٣١-٣٥.

١٠. نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السوريا: مصالح جيو- استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني، منشورة علي:
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?34961#.VKlAzNKUcdY.

١١. أحمد سيد حسين، السياسات الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد ٥٢، أبريل ٢٠١٤.

12. Interview of S.V.Lavrov, the Minister of Foreign Affairs of the Russian Federation to the Egyptian Newspaper "Al Ahram", Al Ahram, November 5, 2012.

13. Foreign Minister Lavrov's interview to Kommersant FM, March 20, 2012.
14. Lavrov: 'Either Secure Syria's Chemical Weapons, or Arm Its Rebels.
15. Mikhail Bogdanov Appointed Special Presidential Envoy for the MiddleEast," January 23, 2012, Available at: http://eng.kremlin.ru/acts/3352.
16. Press conference with Vladimir Putin and President of France François Hollande, Paris, June 1, 2012, http://eng.kremlin.ru/transcripts/3945.
17. Action Group for Syria, Final Communique, Geneva, June 30, 2012.
18. Dmitri Trenin, The Mythical Alliance: Russia's Syria Policy, Paper, Carnegie Moscow Center, February 12, 2013.

١٩. إيمان أحمد عبد الحليم، خيارات الأسد: مستقبل الأزمة السورية بعد اتفاق نزع السلاح الكيميائي، دراسة منشورة على موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٣/١٠/٨:
http://www.siyassa.org.eg/newsq/3290.aspx

٢٠. ريهام مقبل، دلالات تزايد أهمية دور موسكو فى تسوية الصراع السورى، صحيفة الشروق، ٢٠١٤/٢/٢٢.

٢١. المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة في سوريا: استشراف بدائل للحل، ورقة مفاهيم، يوليو ٢٠١٢.

٢٢. المركز السوري لبحوث السياسات، الأنوروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوريا وهدر الإنسانية: تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، تقرير الربعين الثالث والرابع (يوليو- ديسمبر ٢٠١٣)، مايو ٢٠١٤.

٢٣. راندا موسي، العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربى، مجلة رؤية تركية، ربيع ٢٠١٣.

٢٤. zأحمد قنديل، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢.